

# منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

## غزة على فوهة بركان: الصحفيون الفلسطينيون واقعون بين نارين

يتعرض الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية للتهديد من مصدرين يتمثل أولهما بالجيش الإسرائيلي المسؤول منذ العام 2000 عن عدة اعتداءات بحقهم فيما يشكل ثانيهما مختلف الفصائل الفلسطينية التي لم تعد تتردد مؤخراً عن الاعتداء على كل وسيلة إعلام تنتقدها من جهة أخرى. فأصبح قطاع غزة في العام 2006 مسرحاً للمواجهات بين الفصائل الفلسطينية حتى أن النزاعات بين الحزب الإسلامي الحاكم حماس وحركة فتح التي ينتمي إليها محمود عباس قد تسببت بمأزق سياسي حَكَمَ على المؤسسات الفلسطينية بالشلل. ولا شك في أن الانقسام السائد في السلطة التنفيذية قد أدى إلى التبعات الأخطر في الشارع منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000. فإذا بجماعات خارجة عن القانون وميليشيات تابعة لبعض العائلات الفلسطينية تتورط في الصراعات الأخوية هذه التي بلغت ذروتها في العام 2006 مع احتدام النزاعات بين أكبر تكتلين سياسيين.

بناءً عليه، توجه وفد من مراسلون بلا حدود إلى قطاع غزة وإسرائيل من 4 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2006 بغية الاطلاع عن كثب على ظروف عمل الصحفيين الذين يعانون الأمرين في ظل الوضع السائد. فالتقت المنظمة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي أكد حرصه على حرية الصحافة وعمل الصحفيين، وقابلت المسؤولين عن الفصائل المتواجدة في قطاع غزة ولا سيما الجهاد الإسلامي، وحركة فتح، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة حماس، وتحدثت مع صحفيين فلسطينيين يعملون في وسائل إعلام رسمية وخاصة.

أمام الناطقين باسم الجيش الإسرائيلي، تطرقت مراسلون بلا حدود إلى مشكلة الصحفيين المصابين والمقتولين في الأراضي الفلسطينية على يد الجنود الاسرائيليين مكرراً دعوتها إلى إجراء تحقيقات رسمية بغية إجلاء ظروف هذه الحوادث.

مع أن ممثلي مختلف الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي عبّروا عن نيتهم احترام حرية الصحافة وعمل الصحفيين، إلا أن الأرقام المتوفرة في هذا الصدد تتناقض تماماً مع ما تقدّموا به جميعهم. ففي خلال العام 2006 وحده، اعتدت القوات الإسرائيلية على 16 صحافياً ودمرت مقرات ثلاث وسائل إعلام في حين أن بعض المحاربين الفلسطينيين ألحقوا أضراراً بالغة بمكاتب سبع وسائل إعلام بين حرق وإتلاف معدّات واعتدوا على أربعة عاملين محترفين في القطاع الإعلامي وأقدموا على خطف ستة صحفيين أجانب في قطاع غزة.

## العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي في قلب الصراعات الأخوية

أدى احتدام النزاعات بين الفلسطينيين ومواجهة السلطة الفلسطينية مشاكل في إنشاء حكومة وحدة وطنية إلى عرقلة عمل الصحفيين ولا سيما في قطاع غزة مع الإشارة إلى أنهم

ينعمون بقدر أكبر من الأمان والاستقرار في الضفة الغربية حيث تسيطر السلطة الفلسطينية على قوات النظام بشكل أفضل. فيكفي أن ينتمي الصحفيون إلى مؤسسة إعلامية تعتبر معادية - أو يشتبه بانتمائهم إليها - ليدفعوا ثمن الأحقاد الحزبية وبالتحديد النزاع الحاد القائم بين فتح وحماس.

## الصحافيون الأجانب عملة تبادل

منذ 14 آب/أغسطس 2005، اختطف عشرة صحافيين أجانب في الأراضي الفلسطينية دونما نسيان محاولة اختطاف المراسلين البلجيكين التي أحبطت جنوبي قطاع غزة. وقد أخلي سبيل معظم المختطفين بعد بضع ساعات أو أيام حظوا في خلالها "بمعاملة جيدة". إلا أن الصحافيين الأمريكيين من قناة التلفزة فوكس نيوز Fox News ستيف سنتاني وأولاف ويغ قد احتجزا لمدة أسبوعين على يد كتائب الجهاد المقدس التي أعلنت مسؤوليتها عن العملية بعد تسعة أيام مطالبة بإطلاق سراح كل المسلمين الذين تعتقلهم الولايات المتحدة الأمريكية في غضون 72 ساعة. وما كانت هذه العملية إلا لتدل على أن الأراضي الفلسطينية قد انخرطت في المسار العراقي مع أن عدة مراقبين اعتبروا أن صحافيي فوكس نيوز Fox News قد اعتقلا لمدة أطول من زملائهما لأنهما أمريكيان ولكنه أخلي سبيلهما سالمين معافين خلافاً لما يحدث في العراق. ووفقاً لعدة مسؤولين سياسيين فلسطينيين، لا تخضع عمليات الاختطاف هذه لأي دافع سياسي. فيتصرف الخاطفون على هذا النحو "بدافع اليأس" لإبلاغ المسؤولين بشكاويهم المتمثلة بطلب العمل بالنسبة إلى البعض وبالمطالبة بترقية أو مكافأة مالية بالنسبة إلى البعض الآخر مستخدمين الصحافيين كعملة تبادل. وفي هذا السياق، يقسم رئيس الكتلة البرلمانية لحماس الدكتور خليل الحية الخاطفين إلى ثلاث فئات: أولاً، الخاطفون المسيرين بدوافع شخصية الذين يسعون إلى الضغط على السلطات للحصول على وظيفة؛ ثانياً، الخاطفون المسيرين بقناعات سياسية تدفعهم إلى الإقدام على أعمال مماثلة للتسبب بمزيد "من الفوضى في غزة"؛ وثالثاً، الخاطفون المنتمون إلى جماعات تسعى إلى تقليد النموذج السائد في العراق. إلا أن الدكتور الحية اعتبر أنه مهما كانت دوافع الخاطفين، تندرج هذه الممارسات في إطار الإرهاب، فتدينها حماس كما مختلف الفصائل الفلسطينية بشدة.

يجمع كل المسؤولين السياسيين على القول إن عمليات اختطاف الرعايا الأجانب (بمن فيهم الموظفين في المنظمات الإنسانية العاملة في قطاع غزة) تسيء إلى القضية الفلسطينية. ولكن هذه الإساءة لم تحملهم على اتخاذ أي إجراء لوضع حد للحالة السائدة على رغم معرفة الخاطفين في معظم عمليات الاختطاف. فيقفل الملف ما إن يعيد الخاطفون الصحافيين سالمين معافين إلى سفارتهم مع الإشارة إلى أنه ما من تحقيق قد أنجز في الحالات النادرة التي أحيلت فيها بعض القضايا إلى العدالة.

في هذا الإطار، يشير الناطق باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح توفيق أبو خوصة إلى "غياب المؤسسات القانونية الجديرة بهذا الاسم والقادرة على مقاضاة المتهمين والكفيلة بتطبيق القرارات القضائية حتى لو تم تحديد الفاعلين". وقد وافقه الرأي مدير المركز الدولي للصحافة الملحق بالسلطة الفلسطينية فتحي طيبيل الذي رأى أنه يستحيل إجراء أي تحقيق بسبب الفوضى العارمة في الأراضي الفلسطينية وضعف الأجهزة الأمنية منذ اندلاع الانتفاضة. وأضاف السيد طيبيل أن "بعض الأفراد الذين استدعتهم الشرطة لاستكمال التحقيقات لم يكفوا أنفسهم عناء تلبية الاستدعاء واختفوا تماماً من الساحة". وهذه هي حال

خاطفي المصور الإسباني العامل لحساب وكالة الصحافة الأمريكية أسوشييتد برس Associated Press إيميليو موريناتي الذي اختطف في غزة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2006. فقد نظمت مجموعة من ثلاثين عاطلاً عن العمل خطف هذا الصحافي بغية مطالبة السلطة الفلسطينية بوظائف ولكنهم أفلتوا جميعهم من العقاب إذ لم يتم استجواب أي منهم أو ملاحقتهم قضائياً. والواقع أن تسلح الشعب منذ اندلاع الانتفاضة الثانية ولا سيما في غزة، وتعدد الأجهزة الأمنية الملحقة إما بفتح وإما بحماس، وظهور العصابات الإجرامية التي لا يزال انتماؤها غامضاً، تهدد أمن الصحافيين الأجانب كما المحليين.

## ازدياد الاعتداءات على الصحافيين وعمليات تخريب وسائل الإعلام

قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، كان الصحافيون الفلسطينيون يخضعون لضغوطات صادرة عن السلطة الفلسطينية التي لم تتردد عن "إقفال" بعض المؤسسات الإعلامية واستجواب الصحافيين الناقدین لسياسة الرئيس الراحل ياسر عرفات نظراً إلى سيطرتها الصارمة على مختلف وسائل الإعلام. أما اليوم، فقد ازداد عدد صيادي حرية الصحافة في الأراضي الفلسطينية وبات الصحافيون يتلقون اتصالات هاتفية يتعرضون فيها للتهديد إذا ما وجهوا الاتهامات إلى أحد السياسيين أو الفصائل أو عناصر أجهزة الأمن. والأخطر من هذه الأعمال يتمثل بالاعتداء على ثلاثة وسائل إعلام وتخريب مقراتها في الأراضي الفلسطينية في غضون ستة أشهر. ومن أبرز هذه الاعتداءات الحادث الذي تعرضت له إذاعة صوت العمال الخاصة باتحاد العمال الفلسطينيين الذي تسيطر عليها حركة فتح في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2006 حينما عمدت مجموعة من المسلحين إلى إخراج الصحافيين من المبنى وإضرار النار في طبقاته الخمس علماً بأن بعض المصادر قد أشارت إلى أنه من الممكن أن يكون عناصر من حماس مسؤولين عن هذا الاعتداء.

في 16 كانون الأول/ديسمبر 2006، دعا محمود عباس إلى إجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة، مما أدى إلى اندلاع العنف من جديد بين مناصري حركة فتح والجناح المسلح من حماس المعارض لهذه الانتخابات. وقد عرقلت هذه المواجهات عمل الصحافيين الذين أتوا لتغطيتها. ففي 17 كانون الأول/ديسمبر، أصيب مراسل الصحيفة الفرنسية لبراسيون Libération في إسرائيل والأراضي الفلسطينية ديديه فرانسوا في خلال تبادل لإطلاق النار في غزة بين الجناح المسلح لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام ومجاهدي حركة فتح. كذلك، هدد عناصر من وزارة الداخلية مصور محطة التلفزة الفرنسية فرانس 2 قبل إتلاف تسجيلاته.

يفسر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في غزة صالح زيدان عدم استقرار الوضع بغياب الوحدة على رأس السلطة. وفي هذا السياق، اعتبر أن "هذه الفوضى تعرض حياة الصحافيين للخطر. فقد دعونا إلى التفاهم بين الفصائل الفلسطينية وطالبنا بنزع سلاح الميليشيات" مع الإشارة إلى أنه غالباً ما ينتفي السبب السياسي وراء بعض أعمال العنف الممارسة ضد وسائل الإعلام على مثال الاعتداء الذي حدث في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 2006 ضد مقر إذاعة صوت الشعب التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. فقد اقتحم حوالي عشرة رجال مسلحين المقر الواقع في حي الصبرا وسط غزة ودمروا أجهزة الكمبيوتر ومحطة الإرسال الوحيدة فيه وأطلقوا النار على الموظفين قبل أن يلوذوا بالفرار. وفي هذا الصدد، أفاد عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رباح مهنا بأن "هؤلاء الأفراد اقتحموا الإذاعة وأضرموا النار فيها. وكنا نظن أن عناصر من

حماس أو فتح هم المسؤولون عن الاعتداء ولكن التحقيقات أثبتت أنها مبادرة أقدم عليها ثلاثة أفراد أرادوا لفت انتباه الأجهزة الأمنية على بطالتهم". والجدير بالذكر أن الإذاعة قد تقدمت بشكوى اعتقال الفاعلون الثلاثة على إثرها. إلا أن السلطات أطلقت سراحهم بكفالة بانتظار محاكمتهم.

بشكل عام، تتهم الفصائل الفلسطينية الحزبين الفلسطينيين الأساسيين فتح وحماس بالعداء للصحافة في الأراضي الفلسطينية في حين أنهما يتبادلان التهم في ما بينهما.

## الحرب بين وسائل الإعلام الرسمية والخاصة

### صحافة فلسطينية متنوّعة ولكن حزبية

ظهرت غالبية وسائل الإعلام الفلسطينية بعد إنشاء السلطة في العام 1994. فباتت الصحافة الفلسطينية تعدّ اليوم حوالي خمسين إذاعة، وعشرين محطة تلفزة محلية، وثلاثين صحيفة. وتعتبر الأيام والحياة الجديدة الصادرتان في رام الله في الضفة الغربية والقدس الصادرة في القدس الشرقية أهم ثلاث صحف محلية نظراً إلى إصدار الأوليين 10000 نسخة والثالثة 50000 نسخة دونما نسيان النسخة الإلكترونية لكل منها. وعلى رغم تعدد محطات التلفزة الفضائية العربية وسيطرة قناة الجزيرة في المنازل الفلسطينية، إلا أن الإذاعة تبقى وسيلة الإعلام الأهم في الأراضي الفلسطينية. فهي تسمح للفلسطينيين بالبقاء على اتصال مع أسرهم بفضل الرسائل التي يتركونها في كل أرجاء الأراضي فضلاً عن الاطلاع على المخاطر التي قد يتعرضون لها في حال شن أي هجوم إسرائيلي. والجدير بالذكر أن غالبية وسائل الإعلام الفلسطينية إما رسمية وإما مموّلة من أحزاب سياسية وجماعات دينية. لطالما اعتبر التلفزيون الرسمي الفلسطيني والإذاعة المرتبطة به المحطتين الناطقتين باسم سلطة ياسر عرفات ولا تزالان اليوم تخدمان مصالح حركة فتح في حين أن عدة فصائل فلسطينية تشتكي من عدم نقل المؤسسات الصحافية الرسمية أخبارها. وفيما كان رئيس السلطة الفلسطينية يفوض تقليدياً الحكومة بالسيطرة على وسائل الإعلام الرسمية، استعاد محمود عباس زمام محطتي التلفزيون والإذاعة الرسميتين قبل الانتخابات التشريعية بقليل حتى باتت هيئة الإذاعة والتلفزيون ووكالة وفا للأنباء ترتبطان مباشرة بمكتب الرئاسة. فيشير مدير وكالة وفا نفسه محمد الشرافي إلى دور الوكالة الأساسي المتمثل ببيت المواقف الرسمية مع أنه يؤكد "انتقاد السلطة الفلسطينية في آن معاً لأن الوكالة تعمل بالدرجة الأولى لخدمة الشعب الفلسطيني". ومن شأن خضوع وسائل الإعلام الرسمية المفرط للرئاسة أن يؤدي أحياناً إلى تبعات سلبية على الموظفين فيها. وعلى سبيل المثال، تعرّض عدة صحافيين من وكالة وفا للأنباء للتهديد في أيلول/سبتمبر 2006 فيما اقتحم رجال مسلّحون مكتب الوكالة في خان يونس فاعتدوا على أحد الصحافيين ودمروا المقر ودونوا على الجدار قبل رحيلهم: "ينبغي أن تخدم وكالة الأنباء الجميع وليس فريقاً واحداً". وأكّد السيد شرافي أن المسؤولين عن هذا الاعتداء سعوا إلى إبلاغهم برسالة معيّنة لا سيما أنه تم الاعتداء في اليوم نفسه على صحافيين يعملون في وفا والتلفزيون الرسمي الفلسطيني كانوا يغطون مسيرة نظمتها حركة حماس كما تم إلحاق أضرار بالغة بمعدّاتهم وتهديد صحافيين آخرين من المؤسسة الصحافية برسائل ترافقها رصاصات.

إلا أن رئيس الوكالة أقرّ بصعوبة مواجهة هذه التهديدات: "كنا نعدم عادة إلى التقدّم بشكوى لدى وزارة الداخلية ولكننا نشعر اليوم بأن هذه الوزارة لم ترغب يوماً في معرفة ما يحصل. لذا، قررنا العدول عن رفع الشكاوى والتمسك بأقلامنا لمواجهة الواقع". يوافق مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون محمد الداودي على هذا القول فهو يرى أن محطة

التلفزة "ملك للشعب الفلسطيني" حتى لو كانت إدارياً تخضع للرئيس محمود عباس. ولكنه وضّح أن هذه المحطة بالذات تعتبر ملكاً للسلطة الفلسطينية لكن كبار المسؤولين فيها من فتح "لأن الرئاسة كانت تستخدمها في الماضي كوسيلة للبروبغاندا والترويج السياسي". وبناء عليه، بات الصحافيون العاملون في هذه المحطة معرضين للخطر. ففي تموز/يوليو 2006، اعتدى عدة عناصر من حماس على عدد من المصورين العاملين في هيئة الإذاعة والتلفزيون إثر نشر تقرير يقول بتورط الحزب الإسلامي في اغتيال سائق السفير الأردني فيما ألحق آخرون أضراراً بالغة بمقر المحطة في خان يونس.

أحياناً ما يهاجم المسؤولون السياسيون الصحافيين أنفسهم. وعلى سبيل المثال، اتهم رئيس الوزراء المنتمي إلى حماس اسماعيل هنية في تشرين الأول/أكتوبر 2006 في ملعب اليرموك في غزة الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام الرسمية بتنظيم حملة تشهير ضد الحزب الحاكم. وقد كررت هذه التهمة في الخطب الملقاة في الجوامع التي تشكل، وفقاً لأحد القياديين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منبراً لحماس. إلا أن نقابة الصحافيين والمسؤولين في وسائل الإعلام الرسمية نددوا ببيانات رئيس الوزراء. يرى مدير هيئة الإذاعة والتلفزيون أن الاعتداءات على التلفزيون الفلسطيني تعطي حركة حماس حجة إضافية للاحتفاء بمحطتها الخاصة التي يتوقع إطلاقها في العام 2007 وقد أضاف قائلاً: "لم نقطع الصلة بقيادة حماس. فقد فسحنا لهم المجال للتعبير عن آرائهم في هيئة الإذاعة والتلفزيون وحتى انتقادها. إلا أنهم يعمدون اليوم إلى مقاطعة استوديوهاتنا وصحافيينا" حتى أن صحافيي هذه المحطة قد منعوا مراراً وتكراراً عن تغطية الأحداث التي نظمتها الحكومة الحالية.

### حماس تطلق محطة فضائية في العام 2007

استوتحت حركة حماس من نموذج قناة حزب الله اللبناني المنار لإطلاق محطة التلفزة المحلية تلفزيون الأقصى في أواخر العام 2005 بغية مواجهة "سيطرة عشرات الجماعات والأحزاب السياسية على محطات التلفزة الأرضية والفضائية الفلسطينية". ويعمل حوالي 40 فرداً في هذه المحطة التي تبث البرامج على مدار ساعات اليوم. وتستعد حركة حماس في العام 2007 لبث مرئية سراج الأقصى على عربسات ونايل سات على أمل بلوغ أكبر عدد ممكن من المشاهدين على رغم احتمال قصف الجيش الإسرائيلي لمقرها وفقاً لأحد المسؤولين في هذه المحطة فتحي أحمد محمد حماد الذي ذكر ببعض الأحداث: "تعرضت إذاعتنا للقصف في العام 2003 كما استهدف مقر محطتنا في بيت حانون في العام 2005 وألحق الضرر بمعدّاتنا. واضطررنا لتغيير مقرنا خمس مرات تلبية لمطالبة جيراننا". ورداً على سؤال طرحه وفد مراسلون بلا حدود حول إمكانية بث المحطة برامج معادية للسامية كما تفعل المنار، أشار المسؤول عن المكتب إلى أن مرئية سراج الأقصى "ستبث برامج تدعم القضية الفلسطينية وتخدمها ولا تخضع لأي معيار غربي". أما مركز المحطة فيقع في الدوحة في قطر في حين أن هيئة التحرير تتخذ من غزة مقراً لها. ومن المفترض أن تفتتح مكتباً جديداً في رام الله في المستقبل القريب.

### مسؤوليات الجيش الإسرائيلي

فضلاً عن الخطر الملازم للصراعات الداخلية في الأراضي الفلسطينية، يقع العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي ضحايا النيران الإسرائيلية وحظر التجول الذي تفرضه الدولة العبرية. فمذ اندلاع الانتفاضة الثانية في 29 أيلول/سبتمبر 2000، لاقى خمسة صحافيين

على الأقل حتفهم فيما أصيب 62 آخرين بنيران الجيش الإسرائيلي. وقد أحصت مراسلون بلا حدود أكثر من 25 اعتداء على فرق عمل صحافية فضلاً عن 18 اعتداء على وسائل إعلام أو تجهيزات الإرسال الخاصة بها. وفي آب/أغسطس 2001، اقترحت المنظمة عدة إجراءات من شأنها الحد من المخاطر المحدقة بالصحافيين الذين يغطون الأحداث في الأراضي المحتلة إثر إعدادها تقريراً حول إصابة 45 صحافياً في هذه المنطقة. وقد اعتمدت القوات الإسرائيلية عدداً منها ولكنها لم تتوصل إلى حل المشكلة.

## الصحافيون ضحايا نيران الجيش الإسرائيلي

مع أن عدد الصحافيين المصابين أو المقتولين بالنيران الإسرائيلية في تدنٍ مستمر (17 جريحاً ولا وجود للقتلى في العام 2006)، إلا أن القلق لا يزال ينتاب الصحافيين الذين يغطون المواجهات بين الجنود الإسرائيليين والمحاربين الفلسطينيين. فما كان من مراسلون بلا حدود إلا أن نقلت مخاوفها إلى الناطقين باسم القوات الإسرائيلية ولا سيما في ما يتعلق بغموض التحقيقات التي يجريها. وقد أفاد النقيب أفيتال ليوفيتش المسؤول عن الصحافة الأجنبية في المكتب الناطق باسم قوات الدفاع الإسرائيلية بأن "التحقيقات لم تتوصل إلى توجيه الاتهامات لأنه تبيّن أن الأدلة غير كافية لملاحقة ضابط محدد".

ذكرت مراسلون بلا حدود حالة الصحافي البريطاني جايمس ميلر الذي قتل برصاصة إسرائيلية في 2 أيار/مايو 2003 في قطاع غزة عن عمر يناهز 34 سنة. وقد أصدر الجيش قراراً يقضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في هذه القضية في حين أن القضاء البريطاني قد استنتج في نيسان/أبريل 2006 أن أحد الجنود الإسرائيليين قد قتله "عمداً". والواقع أن جايمس ميلر الذي كان يرتدي سترة واقية ترد عليها إشارة "TV" أصيب بطلقة نارية من سلاح من نوع أم - 16. ولكن النقيب ليوفيتش أفاد بأن الرصاصة التي وجدت في جثة الصحافي كانت متضررة لدرجة تحول دون ربطها بسلاح جندي محدد وأضاف: "اعترف بأنه أطلق النار وبهذا انتهك قواعد التطوع في الجيش. وقد استمعت المحكمة العسكرية إليه كما خضع للمحاكمة ووجد غير مذنب. ومن الملفت أن المسؤولين في الجيش الإسرائيلي استأنفوا القرار ولكن دعواهم قد ردت. من المحتمل أن يكون جايمس ميلر قد أصيب برصاصة إسرائيلية ولكننا لسنا متأكدين". ولكنه ما لبث أن أشار إلى وجود إمكانية طعن أمام المحكمة العليا الإسرائيلية.

وفقاً للمسؤولين الرسميين الذين التقّتهم مراسلون بلا حدود، يمكن تبرير تدني عدد الحوادث التي يتعرّض لها الصحافيون ببث برامج إعلامية وتنظيم ورش عمل تدريبية يحضرها الجنود والمسؤولون عنهم لتنبههم إلى "أهمية عمل الصحافيين وإطلاعهم على السلوك الذي يتوجب عليهم إعماله في حضورهم ميدانياً". وأضاف الناطقون باسم الجيش الإسرائيلي أن معظم الإجراءات التي اقترحتها مراسلون بلا حدود في العام 2001 قد طبقت كما أنشئ رقم طوارئ متوفر على مدار الساعة. ولدى احتدام الأزمة، يتلقّى العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي تحذيرات عبر البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة على هواتفهم الخلوية كما تنظم لقاءات دورية بين العسكريين واتحاد الصحافة الأجنبية في القدس الشرقية.

على رغم انخفاض الحوادث، تمكّنت مراسلون بلا حدود من إحصاء إصابة 17 صحافياً بطلقات إسرائيلية منذ بداية العام. وهذه حال المصور في تلفزيون دبي صباح حميدة الذي أصيب في 27 آب/أغسطس 2006 فيما كان يقف مع فضل شناعة من وكالة الصحافة البريطانية رويترز بالقرب من سيارة دون على سطحها وجنيها بوضوح علامة الصحافة في خلال تغطيتها اقتحام الجيش الإسرائيلي قطاع غزة ليل 26 - 27 آب/أغسطس 2006.

فأصابت قذيفتان سيارتهما، مما أدى إلى إصابة صباح حميدة بساقه. ومنذ ذلك الحين، ينتقل هذا الصحافي بواسطة عصا ويعاني ضعفاً في السمع. وقد أخبر مراسلون بلا حدود بتفاصيل الحادث: "كنت في سيارة تابعة لوكالة رويترز أتوجه مع أحد صحافيي الوكالة إلى منطقة قريبة من غزة لتغطية هجوم الجيش الإسرائيلي عليها. وقد أجبرتني كثافة النيران على الانبطاح أرضاً وحتى ضم آلة التصوير إلى صدري فيما أتابع الأنباء على الراديو. وبعد مرور طائرة استطلاع إسرائيلية فوقنا، وقعت قذيفة بين رجلينا. فأصابت الشظايا ذراعي وساقي. ولم أبق على قيد الحياة إلا بفضل آلة التصوير التي كنت أضمها إلى صدري. ولا بد من الإشارة إلى أنني منعت من الخضوع للعلاج في إسرائيل فاضطرت للانتقال إلى الأردن". ورداً على سؤال مراسلون بلا حدود حول هذا الإعتداء، اعتبر كل من الناطق باسم الجيش الإسرائيلي الكولونيل شلومي أم شالوم والعقيد لبيوفيتش أن تحركات السيارة بدت مشبوهة: "كانا يتقدمان ومن ثم يتوقفان ليعاودا السير من جديد ومن ثم يتوقفان حتى أنهما ترجلا من السيارة للتحدث مع أحدهم. فاشتبه الجنود بهذا التصرف وطلبوا العون من الوحدة الجوية لإطلاق النار على الطريق. إلا أن الساعة كانت الواحدة صباحاً ولم يكن من الممكن تمييز سيارة الصحافة من الطائرة. ولكننا حرصنا على أخذ الصور في الظروف نفسها بعد مرور أسبوع لنثبت لوكالة رويترز أنه يستحيل رؤية إشارة "TV" ليلاً. ومن جهة أخرى، لم يكن الصحافي العامل في تلفزيون دبي يحمل تصريحاً يسمح له بالتواجد في هذه السيارة". وبعد أن وعدت القوات الإسرائيلية منظمة مراسلون بلا حدود بإطلاعها على الصور، ادعى بعد بضعة أيام بأنه لم يجدها.

فضلاً عن ذلك، التقى وفد مراسلون بلا حدود صحافياً آخر أصيب بطلقات إسرائيلية في العام 2006 في قطاع غزة. فقد تلقى المصور العامل في وكالة الأنباء التركية إخلص حمدي الخور ثلاث رصاصات في صدره وذراعه اليسرى فيما كان يصور في 7 تموز/يوليو الاشتباكات بين المحاربين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة. وعقب هذه الإصابة، نقل المصور الذي كان يرتدي سترة واقية للرصاص إلى مستشفى كمال عدوان قبل إحالته إلى مستشفى القدس الشرقية في اليوم التالي. وبعد إخضاعه لعملية جراحية في إسرائيل، نقل إلى تركيا ليخضع لعملية ثانية. وفي هذا الصدد، قال: "كنت أعطي اقتحماً إسرائيلياً شمالي قطاع غزة وأصور الانفجار الذي أحدثه قصف أحد المنازل. وحين أردت الاقتراب، أطلق جنود إسرائيليون النار عليّ لمنعي عن ذلك علماً بأنني كنت على بعد 500 متر فقط منهم وأرتدي سترة الصحافة. وبعد تلقي ثلاث رصاصات، انبطحت أرضاً وتظاهرت بالموت ليتوقفوا عن إطلاق النار عليّ".

ما إن اطلعت قوات الدفاع الإسرائيلية على الوقائع حتى أبلغت مراسلون بلا حدود بوقوع "مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين في المنطقة التي أشار المصور إلى إصابته فيها". وأضاف الناطق باسم الجيش الإسرائيلي أنه طلب من وكالة الصحافة التي يعمل فيها المصور تزويده بالمعلومات حول الحادثة (التفاصيل وصور الإصابة واستمارة الاستشفاء). إلا أن غياب الرد صعب التحقيق: "نبذل جهوداً مضمّنة لتفادي إصابة المدنيين والصحافيين. وغالباً ما نطلب منهم عدم التوجه إلى مواقع المواجهات. أما الذين يتخذون قرار ارتيادها على رغم تحذيرنا، فيدركون حتماً الخطر الذي يعرضون له. وإن لم تكن حياتهم مهددة، لما كان جنودنا ليتلقوا تعليمات تفيد بعدم إطلاق النار على الإرهابيين عندما قد يؤدي ذلك إلى تعريض المدنيين للخطر".

الوضع الخاص للصحافيين الفلسطينيين

إلى هذه المخاطر التي يتعرّض لها الصحفيون العاملون في قطاع غزة، تضاف مشاكل أخرى يواجهها المراسلون الفلسطينيون وحدهم. فيعيق حظر التجول المفروض عليهم يوماً عملهم إذ يمنع الصحفيون الساكنون في قطاع غزة والعاملون فيه من التوجه إلى الضفة الغربية والعكس بالعكس. وفقاً لأفيتال لبيوفيتش المسؤول عن الصحافة الأجنبية في الجيش الإسرائيلي، "الصحفيون الفلسطينيون هم فلسطينيون بالدرجة الأولى حتى لو كانوا يتمتعون بوضع خاص". وبهذا الكلام، يلجأ مرة أخرى إلى الأمن كحجة لتبرير التمييز الذي يقدم عليه: "يستحيل أن نتغاضى عن إمكانية استخدام الصحفيين للاعتداء علينا". وينطبق الحظر على الصحفيين الفلسطينيين القاطنين في إسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية. ومن أبرز الأمثلة على هذا الوضع، حالة المصور الفلسطيني العامل في وكالة الصحافة الفرنسية في القدس الشرقية عوض عوض الذي منع في 15 كانون الأول/ديسمبر 2006 عن دخول قطاع غزة. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2006، فتشت وحدة من الجيش الإسرائيلي منزل الصحفي العامل في رويترز يسري الجمال في مدينة الخليل في الضفة الغربية بحجة البحث عن أسلحة و"مواد غير شرعية".

## الخاتمة والتوصيات

لم يعد العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي يشعرون بالأمان في قطاع غزة ليس لأنهم يخشون الوقوع ضحية النيران الإسرائيلية وحسب بل أيضاً لأنهم يخشون أن يسقطوا ضحية تصفية الحسابات بين الفلسطينيين. فبات قطاع غزة على فوهة بركان نتيجة لتدهور الوضع السياسي الداخلي كما استحال مسرحاً للصراعات الأخوية بين الحزبين الفلسطينيين الأساسيين لا سيما أن حماس وفتح متورطان في اعتداءات على وسائل الإعلام والصحفيين. فمن الضروري أن تجتمع كل الفصائل الفلسطينية وتوحد جهودها بغية إصدار بيان مشترك تدعو فيه إلى احترام عمل الصحفيين المحليين والأجانب. إلا أن هذا البيان قد يبقى حبراً على ورق ما لم تقرر السلطة الفلسطينية تطبيق القانون عبر ملاحقة الأفراد المتهمين بجنح تجاه الصحفيين ومعاقتهم. فتعدّ ملاحقة خاطفي العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي والمعتمدين عليهم شرطاً أساسياً لضمان أمن الصحفيين في الأراضي الفلسطينية. كذلك، يرتبط تحسين وضع حرية الصحافة بتطوير عمل وسائل الإعلام ليصبح أكثر احترافاً وانفتاح وسائل الإعلام الرسمية – وكالة وفا للأنباء وهيئة الإذاعة والتلفزيون (التلفزيون والإذاعة الرسميتين) – على كل الزعماء الفلسطينيين مهما كان انتماءهم السياسي. ومن شأن إنشاء سلطة ضبط أن يسمح بمراقبة انحرافات وسائل الإعلام التي تستخدمها بعض الفصائل الفلسطينية كجهاز للبروبغاندا. أما احترام وسائل الإعلام، أي اكتسابها مكانة يعترف الجميع بها، فيساهم في مكافحة وسم الصحفيين الذين غالباً ما يوصفون بـ"خائني الأمة" ما إن يحاولون أخذ المسافة نفسها من الأحزاب السياسية كافة. تدعو مراسلون بلا حدود السلطات الإسرائيلية ولا سيما قائد الجيش إلى فتح تحقيقات في كل الحوادث التي وقع الصحفيون ضحيتها ونشر نتائجها. وللد من هذه الحوادث وتعزيز حماية الصحفيين الذين يغطون المناطق الخطرة، لا بد من التفكير في ابتكار علامة مميزة تسمح بتحديدهم بشكل أفضل مع أن مراسلون بلا حدود تعارض بشكل عام هذه الفكرة التي يتحول بفعالها الصحفيون إلى أهداف كما هي الحال في العراق وفي أفغانستان حيث ازدادت المخاطر على حياة الصحفيين منذ اللجوء إلى هذه الوسيلة. ولكن الوضع في الأراضي الفلسطينية مختلف نظراً إلى وجود جيش نظامي ومحترف. كذلك، تقترح المنظمة جمع الصحفيين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمسؤولين السياسيين من

الجهتين، والجنود الإسرائيليين للتفكير سويًا في هذا الموضوع والتوصل إلى حل يساهم في الحد من المخاطر التي يتعرّض لها الصحفيون العاملون في الأراضي الفلسطينية. وفي النهاية، طلبت مراسلون بلا حدود من إسرائيل تسهيل تنقّلات الصحفيين الفلسطينيين في الخارج وفي مجمل الأراضي ولا سيما بين قطاع غزة والضفة الغربية.